# أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية


## د. محمد محمود العجلوني

أستاذ مشارك ، كلية الإقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن



**برعاية**

**المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**
**التابع للبنك الإسلامي للتنمية**
صندوق بريد 9201
جدة 21432
المملكة العربية السعودية
9ICIEF@isdb.org

**مركز الإقتصاد والتمويل الإسلامي**
**كلية الدراسات الإسلامية بقطر ،**
**جامعة حمد بن خليفة**
عضو في مؤسسة قطر
ص . ب. 34110 ، الدوحة ، قطر
9ICIEF@qfis.edu.qa

# أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية

**المُلخص :** هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة . وتكمن أهمية ذلك في الوقت الذي تمر فيه معظم الدول العربية بحركات إصلاحية هدفها تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد . ذلك أن المجتمعات أصبحت تُدرك أن التراجع الإقتصادي والتنموي إنما ناشيء عن الحكم غير الصالح . وبالتالي ، ناقش البحث بالتحليل خصائص ومباديء ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الإقتصادي ، على المدى القصير ، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الإقتصادية المُستدامة ، على المدى الطويل . كما تم تطوير نموذج إقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الإقتصادي بإستخدام الإنحدار المتعدد ذو التأثير الثابت . وقد تم تطبيقه على مؤشرات الحاكمية والنمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011 ، التي أظهرت بياناتها تصدر دولة **قطر** لكافة الدول العربية ليس فقط في النمو الإقتصادي والسكاني وإنما أيضاً في مؤشرات الحاكمية الرشيدة . وبهدف التأكد من إتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الإقتصادي ، وليس العكس ، فقد تم عنقدة البيانات وإستخدامها في نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي ، الذي أكدت نتائجه ما تم إستنتاجه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية . وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الإقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية . وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة ، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة . كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الإقتصادي . فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الإقتصادي ، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والإستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديموقراطي ، وعدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية ، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي .

**نبذه عن المؤلف :** الدكتور محمد محمود العجلوني هو أستاذ مشارك في المالية ، ويعمل في جامعة اليرموك منذ 2004 ، وقد حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من الجامعات البريطانية ، كما يحمل شهادة مستشار مالي معتمد (CFC) ومخطط مالي معتمد (CFP) من الولايات المتدة الأمريكية . وكان قد عمل مستشاراً لرئيس جامعة اليرموك ومستشاراً لوزير المالية في الأردن لعدة سنوات . وله 5 كتب منشورة بالإقتصاد والمالية والبنوك الإسلامية ، وأكثر من 40 بحثاً منشوراً بالمجلات العلمية العالمية ، وحوالي 20 مقالاً في المجلات الأردنية والعربية ، وشارك في أكثر من 15 مؤتمراً علمياً عربياً ودولياً .

**الكلمات الإفتتاحية :** الحكم الرشيد ، مؤشرات الحاكمية الرشيدة ، النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية المستدامة ، نموذج قياسي ، الدول العربية .

# 1. المقدمة :

تتعرض هذه الدراسة لإحدى الجدليات الأساسية المتصلة بتطبيق مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال استكشاف مدى تطبيق وتأثير هذا المفهوم في الدول العربية. وتُعتبر هذه الدراسة من النوع الاستشرافي الذي يسعى إلى التنبؤ بمدى نجاح المبادرة . وتأتي هذه الدراسة جزءاً من المحاولات التقويمية التي بدأت مع الربيع العربي نتيجة لتداعيات ومضاعفات برامج التكيف الهيكلي التى طُبّقت في بعض الدول العربية في التسعينات من القرن العشرين وإنفلات زمام الإقتصاد من يد الحكومة لصالح قطاع الأعمال نتيجة لبرامج التحرر الإقتصادي والخصخصة في العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين ، إضافةً إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتأثيراتها على البطالة والفقر ، في الوقت الذي شاهدت فيه الشعوب العربية إنتقال الأصول الإقتصادية لدولهم ليد مجموعة من رجالات الأعمال الطارئين الذين لم يُعرف عنهم سابقاً مساهمات إقتصادية وطنية . كل ذلك ساهم في طرح قضية الإصلاحات بعنف في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وربطها بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة .

لذلك أصبحت الحاكمية مسألة ملحة في عصرنا الحالي لأنها تُشكل منظومة شاملة قادرة على تخفيف الصراع وتزيد من الإندماج والتفاعل بين مختلف الأطراف ، وذلك بزيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز (Hitt et al., 2003) ، وتعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة والحصول على التمويل المطلوب ، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة وحسن توزيع الخدمات وإدارتها ، بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للأعمال ( Alter, 2003) وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الشركات وتعظيم الفائدة منها (العبد ، 2004) . وبالتالي ، يجب أن تكون الحاكمية الرشيدة من الأهداف الإستراتيجية للدول العربية ، حتى تستطيع الإنتقال بسلام من هذه المرحلة العاصفة إلى بر الأمان .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، من حيث أنها تحاول أن تربط بين الحاكمية والتنمية الإقتصادية في الدول العربية ، وإستكشاف هذه العلاقة من خلال نموذج إقتصادي قياسي . وفي سبيل ذلك تتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية . فبالإضافة إلى هذه المقدمة ، يناقش الجزء الثاني الخلفية النظرية للدراسة من حيث تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وعناصره وأشكاله ومؤشراته وآلياته ، والتنمية المُستدامة وأهدافها ، والعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة . وأما الجزء الثالث فيقدم إختبارات الدراسة والتحليل ، من خلال إشتقاق فرضيات الدراسة ، وإستعراض بياناتها ونماذج الدراسة ويناقش نتائجها بالتحليل . وأخيراً ، يختتم الجزء الرابع الدراسة بإستعرض أهم النتائج ويُقدم مُلخصاً بأهم التوصيات.

# 2. الخلفية النظرية :

يستعرض هذا الجزء الخلفية النظرية للدراسة من حيث تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وعناصره وأشكاله ومؤشراته وآلياته ، والتنمية المُستدامة وأهدافها ، والعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة .

## 1.2 الحكم الرشيد (Good Governance)

جاء في "لسان العرب" لإبن منظور ما يُمكن أن يُستدل به على معنى الحكم الرشيد أن "من صفات الله (عز وجل) الحكم والحاكم. بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها. وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ، وبمعنى قادر عليه . حكمت بمعنى منعت : قيل الحاكم بين الناس ، لأنه يمنع الظالم عن الظلم . أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم ، والحكم : هو القضاء وجمعه أحكام ، حكم : قضى ، والحاكم منفذ الحكم".

وحديثاً ، الحكم هو ما تفعله الدولة ، والحكم الرشيد هو ما يجب أن تفعله الدولة . وعلى الرغم من الإتفاق على مفهوم الحكم ، أي إدارة الدولة ، إلا أن مفهوم الحكم الرشيد أكثر تحدياً (Landman and Hausermann, 2003) . إذ أن هذا المفهوم بحاجة إلى تأصيله وقياسه والتحقق منه وتحديد أبعاده ومكوناته للوصول إلى مفهوم عملياتي له (Avellaneda, 2006) . فهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الرشيد ، وذلك عائد إلى اختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية والانسانية .

فقد عرف كاتو وأخرون (Kato et al., 2000) الحاكمية بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية . والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين ، من الممكن توقعها من قبل العامة ، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة ، بكل شفافية ، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات . وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development Report, 2002) فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" . بينما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP) فهو سياسي ويشير إلى "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم" . وأما تعريف البنك الدولي (The World Bank, 1992) فهو إقتصادي يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية وإحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". وكذا منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 1995) التي تُعرف الحكم الرشيد بأنه "إستخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية" (Weiss, 2000).

ومما لا شك فيه أن تباين تعاريف الحكم الرشيد يؤدي إلى إشكالية قياسه . فمن جهة ، تتضمن هذه التعاريف مفاهيم صعبة القياس ، مثل رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات (كما في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية) وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس الوفاء بالإلتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والتقاليد واختيار القائمين على السلطة (كما في تعريف البنك الدولي) واستخدام السلطة والرقابة (كما في تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) . ومن جهة أخرى ، تتكون هذه التعاريف من مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات مثل مثل رفاه الإنسان (تقرير التنمية الإنسانية العربية) الوفاء بالإلتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وقدرة الحكومات على إدارة الموارد (كما في تعريف البنك الدولي) تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية) (Kemp et al. (2005) and Avellaneda (2006)).

وعلى أية حال ، فما يعنينا هنا هو دور المؤسسات في الآداء الإقتصادي الكلي . حيث يوضح نورث ( North, 1990) على أهمية التمييز في التحليل بين قواعد اللعبة (المؤسسات) واللاعبين (الأفراد والمنظمات) وطريقة اللعب (الحاكمية). ذلك أن جذور مفهوم الحكم الرشيد تعود إلى المساهمات النظرية للإقتصاد المؤسسي (Institutional Economics) التي ظهرت من خلال أعمال نورث وثوماس (North and Thomas, 1973) ونورث (North, 1990) وأوسلون (Oslon, 1982 and 1997) وغيرهم . والتحليل التقليدي للحكم الرشيد من وجهة نظر الإقتصاد المؤسسي مبني أساساً على التحليل النيوكلاسيكي ( Neoclassic) لدور الدولة في التنمية الإقتصادية ، الذي يقرر ، بشكله النيوليبرالي (Neolibral) ، أن ما كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير والإلتزام بالديموقراطية وحماية مصالح الأغلبية . وهذا بالطبع مبني على إفتراض أن السوق يعمل بشكل كفؤ بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية . وبالتالي فإن هذا النموذج الإقتصادي يفترض بأن التنمية الإقتصادية يُمكن تحقيقها من خلال الحد من الفساد وحماية حقوق الملكية والإلتزام بالديموقراطية وحماية مصالح الأغلبية (Khan, 2004). وقد تبع هذه النظريات العديد من الدراسات الإقتصادية التطبيقية بهدف إظهار العلاقة الموجبة بين تحسين مؤشرات الحكم الرشيد والآداء الإقتصادي ، مثل ناك وكيفر (Knack and Keefer, 1995) وماورو (Mauro, 1995) وبارو (Barro, 1996) وكوفمان وأخرون (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010).

وأما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مسألة الحكم الرشيد فقد تمثلت باتجاهين رئيسين . الإتجاه الأول ، وتُعبر عنه مدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية ، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب أيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح . والإتجاه الثاني ، وتُعبر عنه نظرية التعلم ( Learning Theory) والتي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر والممارسة ((توفيق ، 2005) و(Uddin and Choudhury, 2008)).

مما سبق يتضح بأن الحاكمية ذات أبعاد (Dimensions) مختلفة ، منها البعد **السياسي** الذي يتعلق وبطبيعة السلطة السياسية (Adetiba1 and Rahim, 2012) وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي (كريم ، 2004) وبالسياسة العامة على مستوى الدولة (شريف ، 2008) ، والإنسان (Parihar, 2012) وهو مجال إهتمام المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وأحد شروط التعامل معها ( Matheson, 2004) . والبعد **الاقتصادي** الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد (العبد ، 2004) ، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . والبعد **الاداري** الذي ينظر إلى الحاكمية (Corporate Governance) كأساس لإدارة الشركات (Daradkah and Ajlouni (2013); Ajlouni (2007)) . والبعد **الاجتماعي** الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها والإصلاح المجتمعي (Riley, 2003) .

نظراً لإختلاف مفهوم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه . فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية ، وفالبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصاديه ، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية . ونظراً لأن مصطلح الحكم الرشيد مرتبط بتطبيقات كوفمان وأخرون ( Kauffmann et al. 2004, 2004 and, particularly, 2010) في البنك الدولي ، الذي حدد طرق قياس ستة معايير للحكم الرشيد على مستوى دول العالم (Worldwide Governance Index) ، وهي التي سوف تستخدمها هذه الدراسة في جانبها التطبيقي ، فسوف يقتصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط ، والتي تُعتبر مباديء الحكم الرشيد ، وعلى النحو الآتي:

(1) المشاركة والمسألة (Voice and Accountability) : وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان ، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .
(2) الإستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) : وتعني إستقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة . كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها .
(3) فعالية الحكومة (Government Effectiveness) : أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة ، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع ، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام ، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .

(4) جودة التشريع (Regulatory Quality) :وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع ، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .

(5) سلطة القانون (Rule of Law) : يعني أن الجميع ، حكّاما ومسؤولين ومواطنين ، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه ، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء ، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان . ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها .

(6) مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption) : وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم .

إن تطبيق هذه المباديء سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي وإدامة التنمية . وإستناداً إلى هذه الفرضية ، سوف تقوم هذه الدراسة بإختبار مدى تأثير تطبيق مباديء (معايير) الحكم الرشيد في الدول العربية على النمو الإقتصادي .

## 2.2 التنمية المُستدامة (Sustainable Development)

لقد كانت ، وما تزال ، التنمية الإقتصادية والعوامل المؤدية لها محل إهتمام علم الإقتصاد منذ نشأته . فالتنمية الإقتصادية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والإستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي . ويحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) مركز القلب في التنمية الإقتصادية ، لأن النمو يعني التشغيل والإستقرار . ولكنه ، مع ذلك لا يضمن عدالة التوزيع . وهذه مسألة مهمة ، وخاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، حيث سوء توزيع الدخل سمة هذه الدول . ومن هنا ظهرت الأهمية لتعريف التنمية لتشمل ما هو أشمل من النمو الإقتصادي الحالي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الإستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل ، أي التنمية المُستدامة (Sustainable Development). وقد ظهر أول تعريف لها في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (The World Commission on

((Environment and Development (WCED, 1987 ، المعروف باسم تقرير براندتلاند (Brundtland Report) بأنها تلك التنمية التي تُلبي الحاجات الحالية بدون أن تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها . وبالتالي فإن جوهر التنمية المُستدامه وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الإحتياجات الأساسية والإعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال . ويلاحظ التقرير بأن التنمية المُستدامة عملية مستمرة للتغير حيث يكون إستغلال الموارد الطبيعية والإتجاهات الإستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق إحتياجاتها . وبالتالي فالتنمية المُستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية (WCED, 1987, p.9) . وعربياً ، فقد كان من أبرز المحاولات لتعريف التنمية المُستدامة ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 من أن "التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة ، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع ، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي ". حيث يُلاحظ في تعريف التقرير التركيز على الجانب السياسي . وعليه ، فالتنمية المُستدامة ، كما الحاكمية الرشيده ، ذات أبعاد مختلفة (Ukaga et al., 2010) .

وفي الإجمال ، يُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المُستدامة ، هي (1) التنمية الإجتماعية التي تعترف بإحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي (2) ، (Parihar, 2012) الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية ، (3) الإستخدام الحكيم والكفؤ للمصادر الطبيعية بما يضمن إستمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير ، (4) المحافظة على نمو إقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر (Bartle and Vass, 2006).

وبالنظر إلى هذه الأهداف ، فإن قياس الاستدامة يجب أن يرتكز على الترابط الهيكلي طويل الآمد بين الاقتصاد والطاقة والبيئية والمجتمع . وبالتالي ، فإن مؤشرات الاستدامة يجب أن تشمل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية والحضارية والسياسية والصحية والتربوية والأمنية . ولعل من أهم مؤشرات التنمية المستدامة ، نذكر (1) التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع ، (2) الإندماج الإجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري ، (3) العدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات ، (4) تلبية الإحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الإحتياجات المستقبلية ، (5) الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية أو الكوارث البيئية أو القمع أو التهجير .

## 3.2 العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة (Governance for Sustainability)

وهكذا نرى التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي ) وصولاً إلى التنمية الإنسانية . من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، لأن الحكم الرشيد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة . والحكم الرشيد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المُستدامة ، وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الإستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه . ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة ، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية ، هي ( 1) (Kemp et al., 2005) تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية ، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وإيجاد خطة حكومية طويلة الآمد للإقتصاد والمجتمع ، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك ، (2) تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها ووقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لإتخاذ إجراءات

معينة والسير قُدماً نحو الإستدامة ، (3) توفير المعلومات الضرورية لإتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي ، (4) تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للإستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر .

لقد نُشرت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة التي أظهرت أهمية المؤسسات في النمو الإقتصادي ( Sindzingre, 2003) . ومع ما يُطرح من شكوك حول طرق التحليل التطبيقي التي إستندت إليها هذه الدراسات (Khan, 2004) ، فما زالت نظرية إقتصادات المؤسسة (Institution Economics Theory) قاصرة عن ربط السياسات والمؤسسات والتغيرات المؤسسية بالنمو الإقتصادي (Helpman (2004), North (2005) and Avellaneda (2006)) .

فعلى سبيل المثال ، درس كاتو وأخرون (Kato et al., 2000) كيفية تشجيع الحاكمية الرشيدة لتحقيق التنمية المُستدامة في كمبوديا ، وذلك بإختبار الحاكمية الرشيدة من حيث المُسألة والشفافية وقابلية التوقع والمشاركة ، في كل من القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام ، في قطاعات إعادة هيكلة المالية العامة وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والقوات المسلحة واللامركزية وإعادة هيكلة النظام القضائي والتكامل الإقليمي . وقد أشارت هذه الدراسة الوصفية إلى بعض المسائل الهامة في الحاكمية التي تؤثر في التنمية في كمبوديا ، مثل ضُعف المسألة في القطاع العام ومحدودية العلاقة والتفاعل المُمنتج بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومركزية الإدارة المالية العامة وضعف مشاركة الأقاليم فيها . وهذا كله سوف يؤدي إلى إيجاد بيئة خصبة للفساد . حيث ناقش خان (Khan, 2004) مسألة الفساد والحاكمية في الدول النامية ، وأشار إلى أن إختبارات النظرية الإقتصادية لهذين العاملين قد أظهرت دعماً لبرامج إعادة هيكلة الأسواق بما يؤدي إلى تقليص دور الدولة لتقديم مجموعة صغيرة من الخدمات التي لا يمكن تقديمها من القطاع الخاص . وقد إنتقد خان هذه الإتجاهات من حيث فشلها في تحديد العوامل المُسببة للفساد ولفشل الحاكمية في الدول النامية . وكذلك أكد كيمب وأخرون (Kemp et al., 2005) على أنه لا يمكن الإفتراض بالحكمة االتلقائية للسوق أو أي آلية عمياء أخرى . إذ يجب الوصول إلى ما هو أبعد من قوى السوق لتأسيس حاكمية فعالة في تحقيق التنمية . ولعل تجربة بعض الدول العربية التي تبنت برامج إعادة الهيكلة تُدلل بشكل واضح عن عجز قوى السوق التلقائية في تحقيق التنمية ، لا بل أدت إلى ما هو عكسها من ظهور الفساد المالي وتراجع دور الدولة في تحفيز النمو وضمور الديموقراطية الحقيقية وظهور وحشية العلاقة بين رأس المال والسياسة ، وكل ذلك في ظل غياب الإهتمام بالإنسان ، بما أدى إلى ظهور الربيع العربي . لأن السعي نحو التنمية المُستدامة ، حسب كيمب وأخرون ، يجب أن يتضمن تأسيس هياكل للحاكمية والممارسات التي تؤكد وتقود وتُتسق الأعمال الصالحة من خلال تهيئة عوامل جاذبة لشبكة من التفاعلات وعبر كافة المستويات والأحجام .

ويبدو أن كثيراً من الدراسات السابقة ، كتلك المذكورة أعلاه ، قد إعتمدت الأسلوب الوصفي لعدم وجود مقاييس معيارية للحاكمية يُمكن إستخدامها في ذلك الوقت . وعليه ، فقد قام كوفمان وأخرون (Kaufmann et al., 2004) بوضع ستة معايير للحاكمية تم تطبيقها على 199 دولة على أربع فترات هي 1996 و1998 و2000 و2002 . وقد تم وضع هذه المعايير بالإستناد إلى مئات المتغيرات عن الحاكمية تم إشتقاقها من 25 مصدر معلومات في 18 منظمة دولية . وفي دراستهم التالية ، قام كوفمان وأخرون (Kaufmann et al., 2005) بدراسة العلاقة بين معايير الحاكمية الرشيدة والنمو الإقتصادي ، معبراً عنه بمعدل دخل الفرد ، في 209 دول للفترة 1996-2004 ووجدوا معدل إرتباط عالي بينهما ، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحاكمية إلى معدلات الدخل . كما إختبروا إحتمالية العلاقة السببية العكسية ، أي من النمو الإقتصادي إلى معايير الحاكمية ، ووجدوا العلاقة ضعيفة ، أي أن إرتفاع معايير الحاكمية الرشيدة في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية (Halo Effects) ولكن لأنها تُطبق مباديء الحاكمية الرشيدة . وفي دراستهم الأخيرة ، قام كوفمان وأخرون (Kaufmann et al., 2006) بنشر النسخة المعدلة من معايير

الحاكمية الرشيدة الستة ، وهي المعايير المذكورة في الجزء السابق أعلاه ، وقاموا بتطبيقها على 213 دولة للفترة 1996- منتصف 2005 . ونظراً لأن هذه المعايير شكلت تطوراً جذرياً في تحديد مقاييس للحاكمية ، وبالتالي إمكانية إستخدامها في تطبيقات الإقتصاد الرياضي ، فقد تم إستخدامها في دراستنا هذه . وعلى الرغم من إعتراف جراي (Gray, 2007) بالتطور والتحسين الذي جرى على معايير الحاكمية ، إلا أنه أكد بأن هناك العديد من الشواهد التطبيقية والنظرية التي تُشكل تحدياً لهذه المعايير . وقد إستعرض جراي الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الحاكمية والنمو ووجد بأن الحاكمية قد كانت المحور الرئيسي للعديد من برامج إعادة الهيكلة في الكثير من الدول . وبالتالي ، فقد سيطرت هذه النظرة على الدراسات والسياسات التي إعتبرتها الوسيلة لتحفيز النمو والحد من الفقر .

ولكن خان (Khan, 2004 and 2006) أكد بأن برامج الحاكمية الرشيدة قد فشلت في تحديد المكامن الأساسية في الحاكمية لتسريع وتيرة النمو في الدول النامية . فالمؤسسات المُشار لها في الحاكمية الرشيدة هي المعنية بتحسين كفاءة السوق ، من خلال تخفيض تكلفة العمليات والحصول على حقوق الملكية وتوثيق العقود وتنفيذها والكفاءة البيروقراطية . ذلك لأن للبيروقراطية الكفؤة تأثير إيجابي بالنمو الإقتصادي (Lovett, 2011) . ولكن الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية ، حتى ذات النمو السريع ، ليس لديها مؤسسات قوية لتُحسن الأسواق . ونظراً لهذا الإختلاف الهيكلي بين الدول فلا بد من البحث عن معايير مختلفة تتوائم مع هياكل الدول النامية (Gray and Khan, 2008).

مثل هذه النتائج توصل إليها جانغ (Chang, 2007) الذي أكد بالفشل العالمي لبرامج إعادة الهيكلة التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من الحكومات الغربية منذ الثمانينات . وذلك لأن هذه البرامج قد إتبعت نفس الوصفة لكل الدول مُغفلة عن قصد الإختلافات المؤسسية بينها . ولقد إعترف العديد من الإقتصاديين ، وحتى المتشددين منهم ، بأن السياسات الإقتصادية المشتقة من الدول المتقدمة قد لا تُجدي نفعاً في الدول النامية . كما أن الأزمات المالية الكبيرة والمدمرة التي شهدتها العديد من الدول النامية ، مثل أزمة المكسيك 1995 وأزمة النمور الأسيوية 1997 وأزمة الروبل الروسي 1998 وأزمة البرازيل 1999 والأرجنتين 2002 والأزمة المالية العالمية 2008 ، قد ساهمت في زيادة الإهتمام بالمؤسسات المالية وحاكمية الشركات حتى في الدول المتقدمة ، مما يعني أن المؤسسات في هذه الدول ليست القدوة لتلك المؤسسات في الدول النامية ، وهي بحاجة لمؤسسات نابعة من بيئتها المحلية (Ahrens, 2009) ومتوافقة مع ثقافتها الوطنية . وحتى وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمؤسسات معيارية في الدول النامية المضطرة للإقتراض لم نجد لها وجوداً بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية في هذه الدول ، وذلك لأن هيكل هذه المؤسسات المفروض من مؤسسات الإقراض الدولية غير مُتسق مع هيكل المؤسسات المحلية النابع من البيئة الإجتماعية لكل دولة . وعلى العكس مما أُريد لها ، فقد ساهمت هذه المؤسسات الطارئة في إنتشار الفساد في الدول النامية ، وذلك نظراً لما لديها من أموال سهلة ورخيصة ، فقد أصبحت مطمعاً للمتنفذين . وهذا بدوره أدى إلى تراجع النمو . وقد حلل أوجور وداسجوبتا (Ugur and Dasgupta, 2011) الشواهد على العلاقة بين الفساد والنمو الإقتصادي في 72 دراسة تطبيقية ووجدوا بأن للفساد تأثير سلبي على نمو دخل الفرد في الدول الفقيرة ، وأن الفساد عامل تأخير في الدول متوسطة الدخل ، حيث يظهر تأثيره غير المباشر بشكل أكبر من تأثيره المباشر .

وهنا تأتي أهمية التشريعات المالية والإقتصادية في تحقيق الحاكمية الرشيدة . فقد لاحظ بارتل و فاز (Bartle and Vass, 2006) بأن إستراتيجية الحكومة البريطانية للتنمية المُستدامة المنشورة عام 2005 المعنونة ضمان المستقبل (Securing the Future) تخلو من أي دور للتشريع الإقتصادي ليس فقط في الإستجابة لمتطلبات الإستراتيجية وإنما أيضاً المساهمة بتحقيق أهدافها . ولكن لكي يتم تحقيق التنمية المُستدامة فلا بد من تعزيز الحاكمية الرشيدة من خلال التأكيد على قدرة التشريعات الإقتصادية على تحقيق أفضل عوائد ممكنة للتنمية ، والإنخراط التام في مناقشة مسائل التنمية المُستدامة ، وإيجاد البدائل

الملائمة للإجراءات المتباينة والمتضادة بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية ، وحماية القُدرة الإستهلاكية للمُستهلكين .

## 3. الإختبارات والتحليل :

يُقدم هذا الجزء إختبارات الدراسة والتحليل ، من خلال إشتقاق فرضيات الدراسة ، وإستعراض بياناتها ونماذج الدراسة ويناقش نتائجها بالتحليل .

### 1.3 فرضيات الدراسة

بناءً على ما سبق من تحليل لنظرية المؤسسة الإقتصادية ، يمكن إشتقاق فرضيات هذه الدراسة من حيث العلاقة المباشرة للحاكمية الرشيدة والنمو الإقتصادي ، وبالتالي يُمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو الآتي :

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعايير الحاكمية الرشيدة والنمو الإقتصادي .**

ونظراً لتباين الهياكل المؤسسية بين الدول العربية وتلك المتقدمة ، التي وُضعت معايير الحاكمية الرشيدة وفقاً لها ، فمن المتوقع أن تكون لبعض معايير الحاكمية الرشيدة تأثير على النمو الإقتصادي أكثر من البعض الآخر . وبالتالي يُمكن صياغة الفرضيات الثانية وحتى السابعة على النحو الآتي :

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار المشاركة والمسألة والنمو الإقتصادي .**

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي .**

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار فعالية الحكومة والنمو الإقتصادي .**

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار جودة التشريع والنمو الإقتصادي .**

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار سلطة القانون والنمو الإقتصادي .**

**هنالك علاقة بين تبني الدول العربية لمعيار محاربة الفساد والنمو الإقتصادي .**

### 2.3 بيانات الدراسة

لإختبار فرضيات الدراسة فقد تم تجميع البيانات من دراسات وتقارير المؤسسات والهيئات العربية والدولية ، كما هو وارد في مصادر الجداول أدناه . وقد شملت هذه البيانات كل الدولة العربية خلال الفترة 1996-2011 ، وعلى النحو الآتي :

**(1) معايير كوفمان وزملاءه من البنك الدولي للحاكمية الستة (المشاركة والمسألة ، والإستقرار السياسي وغياب العنف ، وفعالية الحكومة ، وجودة التشريع ، وسلطة القانون ، ومراقبة الفساد ومحاربته) ومعدلها العام ، كمؤشرات للحاكمية الرشيدة** : والجدول (1) التالي يُظهر هذه البيانات خلال عامي 1996 و 2011 ، وأما بيانات السنوات الأخرى ، فلم يتم إظهارها هنا لضيق المساحة . وعلى أية حال يظهر الجدول تحسنا ، وإن كان نسبياً ، في مؤشرات الحاكمية الستة في بعض الدول العربية بين

عامي 1996 و 2011 ، وخاصةً إذا ما إستثنينا الدول المضطربة سياسياً مثل الصومال والسودان واليمن وليبيا وأرتيريا وسوريا والعراق . ولعل أفضل الدول العربية في المؤشر العام للحاكمية هي **قطر** والإمارات العربية المتحدة . ولعل السبب في تراجع مؤشرات الحاكمية في معظم الدول في عام 2011 يعود إلى الربيع العربي والإضطراب الإجتماعي والإقتصادي والسياسي فيها .

**جدول (1) مؤشرات الحاكمية ومعدلها العام في الدول العربية خلال عامي 1996 و 2011**

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | |
| | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 | 2011 | 1996 |
| | -0.930 | -1.086 | -0.561 | -0.480 | -0.828 | -1.193 | -1.158 | -0.771 | -0.655 | -0.949 | -1.352 | -1.857 | -1.027 | -1.265 |
| | 0.036 | 0.034 | 0.232 | 0.166 | 0.346 | 0.040 | 0.801 | 0.530 | 0.653 | 0.632 | -0.643 | -0.420 | -1.172 | -0.745 |
| | -0.600 | -0.773 | -0.298 | -0.473 | -0.746 | -0.960 | -0.535 | -0.949 | -0.963 | -0.936 | 0.270 | -0.468 | -1.328 | -0.849 |
| | -0.741 | -0.259 | -0.676 | -0.066 | -0.419 | 0.047 | -0.333 | 0.010 | -0.602 | -0.206 | -1.286 | -0.577 | -1.127 | -0.761 |
| | -1.403 | -0.775 | -0.553 | 0.443 | -1.274 | -0.376 | -2.220 | -1.163 | -1.421 | -1.199 | -0.790 | -1.097 | -2.158 | -1.255 |
| | -1.343 | -1.806 | -1.225 | -1.535 | -1.500 | -1.513 | -1.097 | -2.023 | -1.152 | -1.947 | -1.955 | -1.862 | -1.130 | -1.959 |
| | -0.126 | -0.004 | 0.010 | -0.124 | 0.229 | 0.276 | 0.250 | 0.026 | 0.049 | 0.122 | -0.418 | -0.154 | -0.879 | -0.171 |
| | 0.066 | 0.238 | 0.074 | 0.715 | 0.498 | 0.597 | 0.076 | 0.065 | -0.043 | 0.133 | 0.333 | 0.123 | -0.539 | -0.202 |
| | -0.642 | -0.378 | -0.914 | -0.469 | -0.676 | -0.245 | 0.017 | -0.437 | -0.327 | -0.063 | -1.546 | -0.760 | -0.405 | -0.295 |
| | -1.341 | -1.166 | -1.308 | -0.776 | -1.159 | -1.061 | -1.525 | -1.813 | -1.469 | -0.865 | -1.010 | -1.085 | -1.573 | -1.400 |
| | -0.880 | -0.227 | -0.569 | -0.015 | -0.887 | -0.388 | -0.781 | -0.546 | -0.903 | -0.145 | -1.187 | 0.266 | -0.954 | -0.535 |
| | 0.785 | 0.594 | 0.619 | 0.544 | 0.864 | 0.858 | 0.843 | -0.021 | 0.755 | 0.316 | 0.876 | 1.039 | 0.750 | 0.826 |
| | -0.327 | -0.050 | -0.260 | 0.327 | -0.209 | 0.239 | -0.094 | -0.174 | -0.219 | -0.033 | -0.467 | -0.297 | -0.712 | -0.363 |
| | 0.192 | 0.249 | 0.077 | 0.037 | 0.626 | 0.692 | 0.389 | -0.066 | 0.433 | 0.550 | 0.618 | 0.798 | -0.992 | -0.515 |
| | 0.554 | -0.016 | 1.025 | -0.087 | 0.777 | 0.094 | 0.439 | -0.065 | 0.834 | 0.465 | 1.211 | 0.191 | -0.960 | -0.692 |
| | -0.465 | -0.414 | -0.291 | -0.635 | 0.068 | 0.246 | 0.005 | -0.155 | -0.431 | -0.255 | -0.300 | -0.267 | -1.843 | -1.415 |
| | -2.296 | -2.222 | -1.721 | -1.740 | -2.354 | -2.220 | -2.378 | -2.536 | -2.160 | -2.095 | -3.073 | -2.649 | -2.088 | -2.089 |
| | -1.595 | -1.631 | -1.301 | -1.276 | -1.259 | -1.633 | -1.296 | -1.364 | -1.392 | -1.116 | -2.609 | -2.509 | -1.714 | -1.885 |
| | -1.104 | -0.792 | -0.975 | -0.776 | -0.659 | -0.384 | -0.971 | -1.202 | -0.444 | -0.643 | -1.839 | -0.416 | -1.738 | -1.331 |
| | -0.178 | -0.049 | -0.211 | -0.221 | -0.099 | -0.201 | -0.178 | 0.012 | 0.016 | 0.410 | -0.230 | 0.156 | -0.367 | -0.449 |
| | 0.480 | 0.404 | 1.085 | -0.087 | 0.464 | 0.685 | 0.400 | 0.734 | 0.952 | 0.632 | 0.957 | 0.859 | -0.977 | -0.396 |
| | -0.354 | -0.749 | -0.829 | -0.931 | -0.434 | -0.110 | 0.284 | -0.923 | -0.642 | -1.199 | 0.474 | -0.235 | -0.976 | -1.096 |
| | -1.125 | -0.659 | -1.180 | -0.351 | -1.250 | -1.347 | -0.789 | -0.446 | -1.135 | -0.588 | -1.042 | -0.540 | -1.351 | -0.681 |
| | **-0.580** | **-0.501** | **-0.424** | **-0.339** | **-0.430** | **-0.342** | **-0.428** | **-0.577** | **-0.446** | **-0.390** | **-0.653** | **-0.511** | **-1.098** | **-0.849** |

www.govindicators.org: :

**(2) معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي كؤشر للنمو الإقتصادي :** والجدول (2) التالي يُبين هذه المعدلات خلال الفترة 1996-2011 . حيث يظهر منه تذبذب معدل النمو الإقتصادي السنوي للدول العربية حول متوسطه الحسابي (5.01%) خلال الفترة . حيث إرتفع من (6.03%) عام 1996 إلى (8.09 %) عام 2004 ليتراجع بعدها في الفترة الأخيرة إلى (4.37%) عام 2011 . ولعل أكبر معدل للنمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة هو ما شهدته **قطر** وبمعدل للفترة يبلغ (12.47%) ، يليها العراق ، وخاصة

خلال التسعينيات من القرن الماضي وبمعدل (7.24%) والسودان والصومال وبمعدل (6.66%) والبحرين (5.65%) والكويت (5.47%) والأردن (5.38%). وأما أقل الدول نمواً فقد كانت جيبوتي (3.07%) واليمن (3.49%) وفلسطين (3.99%) .

فالنمو الذي حققته الدول العربية منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف العقد الأول من هذا القرن قد تآكل بفعل التضخم ، وكان متقلب وغير مستقر ، حتى أن الدول العربية قد تخلفت عن كثير من الدول النامية التي كانت تسبقها قبل ذلك ، عدا عن تراجعها عما كانت عليه قبل منتصف الثمانينات (Elbadawi, 2005) . ولكن بعد الطفرة النفطية الثانية ، حيث إرتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، عاد النمو للإرتفاع بشكل ملحوظ وتنامت الإقتصادات العربية . ومع ذلك لم تتحقق التنمية الإقتصادية ، كما تزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدولة الواحدة ، ولم تتوزع مكاسب التنمية على الجميع . ونظراً لضعف التشريعات إنتشر الفساد ، وبدأت الشعوب بالتظاهر وظهر تسونامي الربيع العربي .

**جدول (2) معدل نمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفتره 1996-2011**

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2000 | 1998 | 1996 | ق و ل ا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2.50 | 3.30 | 2.40 | 2.40 | 3.00 | 2.00 | 5.10 | 5.20 | 6.90 | 4.70 | 2.20 | 5.10 | 4.10 | ر ئ ا ز ج ل ا |
| 4.50 | 4.50 | 3.10 | 6.30 | 8.34 | 6.70 | 7.80 | 5.60 | 7.20 | 5.26 | 5.30 | 4.79 | 4.11 | ي ر ح ل ا |
| 5.00 | 5.00 | 5.00 | 5.80 | 5.10 | 4.80 | 3.17 | 3.83 | 3.20 | 2.62 | 0.42 | 0.10 | -4.12 | ت ي و ي ج |
| 1.80 | 5.15 | 4.69 | 7.16 | 7.09 | 6.84 | 4.47 | 4.09 | 3.19 | 2.37 | 5.37 | 4.04 | 4.99 | ر ص م |
| 8.72 | 2.20 | 3.88 | -9.79 | 1.43 | -0.96 | 2.57 | 1.46 | -2.66 | 3.01 | -13.12 | 1.77 | 9.26 | ي ر ت ر ا |
| 9.90 | 0.84 | 4.20 | 9.50 | 1.50 | 6.20 | -0.70 | 46.50 | -41.30 | -7.80 | -4.30 | 34.80 | 34.80 | ق ا ر ع ل ا |
| 2.58 | 2.31 | 5.48 | 7.23 | 8.18 | 8.11 | 8.12 | 8.56 | 4.18 | 5.79 | 4.24 | 3.01 | 2.09 | ن د ر ل ا |
| 8.19 | 3.41 | -5.15 | 4.97 | 4.37 | 5.20 | 10.60 | 10.20 | 17.32 | 3.00 | 4.69 | 3.66 | 0.61 | ت ي و ن س ا |
| 3.00 | 7.00 | 8.50 | 9.27 | 7.50 | 0.60 | 1.00 | 7.48 | 3.24 | 3.37 | 1.34 | 3.59 | 5.14 | ن ب ن ا |
| 2.10 | 2.10 | 2.10 | 3.80 | 6.00 | 5.90 | 9.90 | 4.40 | 13.00 | -1.30 | 3.70 | 3.70 | 3.70 | ب ي ل |
| 4.75 | 5.19 | -1.22 | 3.52 | 1.61 | 18.87 | 8.97 | 5.75 | 5.98 | 0.66 | -0.43 | 4.52 | 5.82 | ن ا ن ي ر و م |
| 4.08 | 4.13 | 3.03 | 5.52 | 5.88 | 3.95 | 1.24 | 5.75 | 3.66 | 2.11 | 9.03 | 6.07 | 5.59 | ر ق ل ا ر ز ج |
| 4.55 | 3.68 | 4.76 | 5.59 | 2.71 | 7.76 | 2.98 | 4.80 | 6.32 | 3.32 | 1.59 | 7.66 | 12.22 | ب ر غ ل ا |
| 5.50 | 4.00 | 1.10 | 12.80 | 6.80 | 5.50 | 3.99 | 3.40 | 0.30 | 2.57 | 5.40 | 2.64 | 3.05 | ن ا م ع |
| 18.80 | 16.60 | 12.00 | 17.70 | 18.00 | 18.60 | 7.60 | 20.84 | 3.49 | 7.13 | 7.13 | 7.13 | 7.13 | ر ي ف |
| 6.77 | 4.64 | 0.10 | 4.23 | 2.02 | 3.16 | 5.55 | 5.27 | 7.66 | 0.13 | 4.86 | 2.83 | 3.38 | ق د و ع ل ا |
| 4.71 | 5.07 | 5.98 | 6.84 | 10.16 | 11.29 | 6.33 | 5.11 | 7.14 | 5.36 | 8.38 | 4.31 | 5.92 | ل ا م ص ل ا |
| 4.71 | 5.07 | 5.98 | 6.84 | 10.16 | 11.29 | 6.33 | 5.11 | 7.14 | 5.36 | 8.38 | 4.31 | 5.92 | ن ا د س ل ا |
| 3.20 | 3.20 | 6.00 | 4.50 | 5.70 | 5.00 | 6.20 | 6.90 | 0.60 | 5.90 | 2.74 | 6.34 | 4.40 | ي ر س |
| -1.80 | 3.00 | 3.10 | 4.52 | 6.26 | 5.65 | 4.00 | 5.96 | 5.47 | 1.70 | 4.30 | 4.97 | 7.15 | س ن ت |
| 4.90 | 1.43 | -1.61 | 3.29 | 3.21 | 9.91 | 4.86 | 9.57 | 8.80 | 2.43 | 10.85 | 0.29 | 5.80 | ت ا ر ا م ل ا |
| 2.58 | 2.31 | 5.48 | 7.23 | 8.18 | 8.11 | 6.28 | 6.24 | 6.11 | -10.08 | -5.55 | 12.06 | 2.90 | ي ط ر ل ف |
| -10.48 | 7.70 | 3.87 | 3.65 | 3.34 | 3.17 | 5.59 | 3.97 | 3.75 | 3.94 | 6.18 | 6.01 | 4.63 | ن م ل ا |
| **4.37** | **4.43** | **3.60** | **5.78** | **5.94** | **6.85** | **5.30** | **8.09** | **3.51** | **2.24** | **3.16** | **5.81** | **6.03** | ق ر ع ل ا ل و د ل ا |

ر ص ل ا : ي ل و د ل ا ن ك ب ل ا (www,worldbank.org)

**(3) معدل نمو السكان :** نظراً لإمكانية تأثير النمو السكاني في النمو الإقتصادي ، وبهدف عزل مثل هذا المتغير حتى نتمكن من معرفة تأثير الحاكمية الرشيدة ومعاييرها على النمو الإقتصادي ، فقد تم إدخال هذا المتغير كعامل ضبط (Control Variable) في الإختبار . والجدول (3) التالي يُظهر النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011 . حيث يظهر الجدول إرتفاع معدل النمو السكاني السنوي للدول

العربية في منتصف الفترة (3.38% عام 2005) عن بدايتها (2.28% عام 1996) ، ثم تراجعة في الفترة الأخيرة (2.4% عام 2011) إلى مستويات مشابه لبداية الفترة . ولعل أكبر معدل للنمو السكاني هو ما شهدته **قطر** وبمعدل للفترة يبلغ (9.38%) ، تليها الإمارات العربية المتحدة وبمعدل (8.23%) والبحرين ( 6.15%) والكويت (3.32%) . وأما أقل الدول نمواً في السكان ، فقد كانت تونس (1.04%) والمغرب (1.1 %) ولبنان (1.25%) .

**جدول (3) معدل النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011**

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2000 | 1998 | 1996 | ق ول ا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.43 | 1.47 | 1.51 | 1.53 | 1.53 | 1.52 | 1.51 | 1.50 | 1.49 | 1.47 | 1.43 | 1.46 | 1.74 | ر ئ ا ز ج ل ا |
| 4.77 | 7.59 | 10.56 | 12.82 | 13.18 | 11.29 | 7.60 | 3.73 | 0.79 | -0.07 | 1.81 | 3.03 | 2.79 | ي ر ح ل ا |
| 1.88 | 1.89 | 1.90 | 1.91 | 1.90 | 1.88 | 1.83 | 1.79 | 1.86 | 2.07 | 2.82 | 3.42 | 2.82 | ب ت و ي ج |
| 1.73 | 1.75 | 1.76 | 1.78 | 1.80 | 1.82 | 1.85 | 1.87 | 1.87 | 1.85 | 1.78 | 1.71 | 1.69 | ر ص م |
| 3.03 | 3.01 | 3.00 | 3.06 | 3.23 | 3.50 | 3.81 | 4.08 | 4.23 | 4.15 | 3.54 | 2.75 | 1.56 | ل ي ب ي ر ا |
| 2.87 | 3.02 | 3.02 | 3.02 | 3.02 | 3.02 | 2.57 | 2.57 | 2.57 | 2.57 | 3.07 | 3.07 | 3.07 | ق ا ر ع ل ا |
| 2.19 | 2.21 | 2.19 | 2.18 | 2.23 | 2.29 | 2.27 | 2.41 | 2.47 | 2.42 | 2.47 | 3.05 | 3.05 | ن د ر ل ا |
| 2.93 | 3.36 | 3.77 | 4.02 | 4.02 | 3.79 | 3.35 | 2.91 | 2.72 | 2.95 | 4.40 | 4.93 | 0.01 | ت ي و ل ا |
| 0.75 | 0.73 | 0.72 | 0.77 | 0.91 | 1.11 | 1.35 | 1.58 | 1.71 | 1.71 | 1.41 | 1.29 | 2.18 | ن ل ي |
| 1.06 | 1.47 | 1.82 | 2.08 | 2.17 | 2.13 | 2.05 | 2.00 | 1.95 | 1.91 | 1.87 | 1.80 | 1.82 | ي ع ل |
| 2.34 | 2.40 | 2.47 | 2.54 | 2.61 | 2.68 | 2.75 | 2.82 | 2.87 | 2.90 | 2.88 | 2.84 | 2.82 | ن ل ي ر و م |
| 0.40 | 0.46 | 0.51 | 0.65 | 0.61 | 0.76 | 0.80 | 0.86 | 1.04 | 0.86 | 0.98 | 1.05 | 1.02 | ر و ل ا ر ز ج |
| 1.00 | 1.00 | 0.99 | 1.00 | 1.00 | 1.01 | 1.03 | 1.04 | 1.07 | 1.11 | 1.22 | 1.34 | 1.46 | ب ر غ ل ا |
| 2.26 | 2.56 | 2.81 | 2.92 | 2.79 | 2.48 | 2.13 | 1.80 | 1.43 | 1.03 | 0.21 | -0.15 | 1.19 | ن ا م ع |
| 6.13 | 9.60 | 13.50 | 16.97 | 18.59 | 17.53 | 13.80 | 9.01 | 4.59 | 2.62 | 3.63 | 3.72 | 2.18 | ر ش |
| 2.29 | 2.36 | 2.43 | 2.56 | 2.80 | 3.11 | 3.50 | 3.86 | 3.98 | 3.71 | 2.35 | 1.23 | 1.58 | ق د و ع ل ا |
| 2.39 | 2.29 | 2.19 | 2.14 | 2.15 | 2.22 | 2.29 | 2.34 | 2.42 | 2.53 | 2.82 | 2.85 | 1.58 | ل ا م و ص ل ا |
| 2.10 | 1.90 | 2.53 | 2.55 | 2.52 | 2.46 | 2.39 | 2.32 | 2.28 | 2.30 | 2.42 | 2.54 | 2.58 | ن ا د و س ل ا |
| 1.81 | 2.04 | 2.04 | 2.04 | 2.04 | 2.04 | 2.66 | 2.94 | 3.11 | 3.09 | 2.67 | 2.31 | 2.45 | ي ر و س |
| 1.04 | 1.04 | 1.07 | 1.01 | 0.96 | 0.98 | 0.97 | 0.94 | 0.59 | 1.11 | 1.13 | 1.28 | 1.46 | س ن و ت |
| 4.93 | 7.93 | 11.15 | 13.82 | 14.78 | 13.61 | 10.66 | 7.29 | 4.40 | 3.29 | 4.60 | 5.36 | 5.20 | ت ا ر ا م ل ا |
| 2.88 | -0.37 | -0.45 | 2.71 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 3.48 | 4.48 | ي ط ر ق |
| 3.06 | 3.06 | 3.05 | 3.05 | 3.05 | 3.05 | 3.06 | 3.07 | 3.07 | 3.05 | 2.95 | 2.97 | 3.64 | ن م ل ا |
| **2.40** | **2.73** | **3.24** | **3.79** | **3.97** | **3.82** | **3.38** | **2.88** | **2.43** | **2.27** | **2.43** | **2.49** | **2.28** | ق ر ع ل ا ل و ل ا |

ر ص م ل ا : ي ل و ل ا ك ن ب ل ا (www,worldbank.org)

## 3.3 نماذج الدراسة ونتائجها

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الحاكمية الرشيدة تقود النمو الإقتصادي ، أي أن النمو الإقتصادي عامل تابع للحاكمية التي هي عامل مستقل . وبالتالي يُمكن التعبير عن هذه الفرضية بالمعادلة التالية :

**النمو الإقتصادي = ق (الحاكمية الرشيدة ، النمو السكاني)** (1)

التي يُمكن إختبارها من خلال معادلة الإنحدار التقديرية (Ex-Ante) التالية :

**النمو الإقتصادي = أ + ب1 * الحاكمية الرشيدة + ب2 * النمو السكاني + معامل الخطأ** (2)

حيث أ = المعامل الثابت ، أي معدل النمو الإقتصادي عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفراً .
ب1 = معامل التغير في النمو الإقتصادي مقابل تغير قدره وحدة واحدة في الحاكمية .
ب2 = معامل التغير في النمو الإقتصادي مقابل تغير قدره وحدة واحدة في النمو السكاني .
معامل الخطأ = يمثل الإنحراف عن خط العلاقة ، وتأخذ قيماً موجبة وأخرى سالبة ، ويجب أن يكون متوسطها الحسابي = صفراً . ويوجد هذا المعامل نتيجة لعدم إحاطة أي نموذج بكل المتغيرات التي من الممكن أن تؤدي إلى أو تؤثر في المتغير التابع ، أي النمو الإقتصادي .

وقد تم إستخدام بيانات الدراسة في إختبار هذه المعادلة ، بإستخدام البرنامج الإحصائي (Stata ®) ، وبتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير الثابت (Fixed-Effect (within) Regression) ، فقد ظهرت النتائج ، كما في الجدول (4) ، على النحو الآتي :

**جدول (4) نتائج إختبار نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير الثابت للفرضية الأولى**

| العامل التابع: معدل النمو الإقتصادي | **معامل التغير (ب)** | **قيمة (ت) المحوسبة** | **مستوى المعنوية** |
|---|---|---|---|
| **المعامل الثابت (أ)** | **5.230692*** | **8.15** | **0.000** |
| **المعدل العام للحاكمية** | **4.332423*** | **2.13** | **0.034** |
| **معدل النمو السكاني** | **0.268755*** | **2.46** | **0.015** |

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل .
عدد المشاهدات = 182 ، عدد المجموعات = 14 ، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13
الخطأ المعياري للتقدير (ع) (**6.10** = (F (2,166)) ومستوى المعنوية = **0.0028**
معامل التحديد (R2) : داخل المجموعات = 6.85%، بينها = 36.16%، المعدل العام = 14.23%

.

إختبار معامل الخطأ = صفر : القيمة المعيارية (**3.15** = (F (13,166)) ومستوى المعنوية = **0.0003** .

يتبين من الإختبار بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير للمعدل العام للحاكمية (ب1) ولمعدل النمو السكاني (ب2) أكبر من قيمة (ت) الجدولية ، أي أن كل من (ب1) و (ب2) لا تساوي صفراً . وبالتالي ، يمكننا القول بأن هناك علاقة جوهرية بين هذه المتغيرات المُستقلة والنمو الإقتصادي . كذلك يُشير إختبار الخطأ المعياري للتقدير بأن قيمة (ع) أكبر من قيمتها الجدولية ، وبالتالي فإن علاقة الإنحدار جوهرية ويمكن إستخدامها في التنبؤ بمعدل النمو الإقتصادي نتيجة توقع مؤشر الحاكمية العام ومعدل النمو السكاني . كما أن هذين المتغيرين يُفسران معاً أكثر من 14% من التغير في معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية .

وبناء عليه ، يُمكن إعادة صياغة المعادلة (2) التقديرية أعلاه لتصبح معادلة تطبيقية (Ex-Post) ، كما يلي :

**النمو الإقتصادي = 5.23 + 4.33 * الحاكمية الرشيدة + 0.27 * النمو السكاني** (3)

وبهدف التأكد من إتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الإقتصادي ، وليس العكس ، فقد تم عنقدة البيانات ( Clustering) وإستخدامها في نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي ((Random-Effects (GLS Regression) ، وقد ظهرت النتائج مؤكدة لما تم إستنتاجه أعلاه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الإقتصادي ، كما هو مبين في الجدول (5) ، على النحو الآتي :

**جدول (5) نتائج إختبار نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي للفرضية الأولى**

| العامل التابع: معدل النمو الإقتصادي | **معامل التغير (ب)** | **قيمة (ت) المحوسبة** | **مستوى المعنوية** |
|---|---|---|---|
| **المعامل الثابت (أ)** | **4.536652** | **7.36** | **0.000** |
| **المعدل العام للحاكمية** | **1.696435** | **1.93** | **0.054** |
| **معدل النمو السكاني** | **0.3116314** | **3.18** | **0.005** |

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل .
عدد المشاهدات = 182 ، عدد المجموعات = 14 ، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13
معامل التحديد (R2) : داخل المجموعات = 5.88%، بينها = 45.19%، المعدل العام = 17.33%.
إختبار الخطأ المعياري : القيمة المعيارية (**20.30** = (Wald Chi2(2)) ومستوى المعنوية = **0.0000** .

حيث تبين من الإختبار بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير (ب1) و(ب2) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو أقل . كذلك يُشير الإختبار إلى أن معادلة خط الإنحدار تُمثل العلاقة بين المتغيرات وبنسبة خطأ أقل من 1/10000 . وبالتالي ، يمكننا التأكيد على أهمية الحاكمية في تحقيق النمو الإقتصادي ويمكن البناء على هذا النموذج في التنبؤ بمعدل النمو الإقتصادي نتيجة توقع مؤشر الحاكمية العام ومعدل النمو السكاني . كما أن هذين المتغيرين يُفسران معاً أكثر من 17% من التغير في معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية .

وبناء عليه ، يُمكن إعادة صياغة المعادلة (3) أعلاه لتصبح كما يلي :

**النمو الإقتصادي = 4.54 + 1.70 * الحاكمية الرشيدة + 0.31 * النمو السكاني** (4)

وقد تم إعادة التحليل الإحصائي لما ورد أعلاه بإضافة متغير عشوائي (Dummy Variable) يشير فيما إذا كانت الدولة نفطية أم لا (يأخذ القيمة 1 للدول النفطية وصفر لغير ذلك) . ولكن جميع النتائج الوارده أعلاه لم تتغير على الإطلاق . وبالتالي يمكن القول بأنه كون الدولة نفطية لا يؤثر في العلاقة السببية بين الحاكمية والنمو الإقتصادي . وهذا يُعزز نتائج الدراسة من حيث أن تأثير الحاكمية على النمو غير مرتبط بدرجة ثراء الدولة ، وهي العلاقة السببية ليست تحصيل حاصل .

ولمعرفة أي من مقاييس الحاكمية الرشيدة الستة أكثر تأثيراً بالنمو الإقتصادي في الدول العربية ، فقد تم إعادة كتابة المعادلة (1) أعلاه على النحو الآتي :

**النمو الإقتصادي = ق (المشاركة والمسألة ، النمو السكاني)** (5)

**النمو الإقتصادي = ق (الإستقرار السياسي ، النمو السكاني)** (6)

**النمو الإقتصادي = ق (فعالية الحكومة ، النمو السكاني)** (7)

**النمو الإقتصادي = ق (جودة التشريع ، النمو السكاني)** (8)

**النمو الإقتصادي = ق (سلطة القانون ، النمو السكاني)** (9)

**النمو الإقتصادي = ق (محاربة الفساد ، النمو السكاني)** (10)

وقد تم إستخدام بيانات الدراسة في إختبار هذه المعادلات ، كلٌ على حدة ، بإستخدام البرنامج الإحصائي ( Stata ®) ، وبتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي ((Random-Effects (GLS Regression) للبيانات المُعنقدة فقد ظهرت النتائج على النحو المبين في الجدول (6) ، حيث كل عمود يُعبر عن إختبار مستقل لإحدى مؤشرات الحاكمية الستة ، وعلى النحو الآتي :

**جدول (6) نتائج إختبار نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير الثابت للفرضيات الثانية وحتى السابعة**

| **العامل التابع: معدل النمو الإقتصادي** | المشاركة والمسألة | الإستقرار السياسي | فعالية الحكومة | **جودة التشريع** | *سلطة القانون* | **محاربة الفساد** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **معامل التغير (ب)** | 0.006 | 0.007 | 0.101 | **0.017*** | *0.014*** | **0.014*** |
| **قيمة ت المحوسبة** | 0.660 | 1.24 | 1.20 | **2.17** | *1.79* | **2.01** |
| **مستوى المعنوية** | 0.509 | 0.215 | 0.229 | **0.030** | *0.073* | **0.045** |
| معامل التحديد R2 | 16.6% | 17.60 % | 16.31 % | 14.47% | 17.47% | 18.06% |
| القيمة المعيارية Wald (Chi2 (2 | 16.40 | 18.07 | 17.10 | 20.16 | 19.40 | 20.15 |
| مستوى المعنوية للخطأ المعياري | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |

(*) **ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل** ، (**) *ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% أو أقل*.

عدد المشاهدات = 182 ، عدد المجموعات = 14 ، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13

يتبين من الإختبارات السابقة بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير لمؤشرات المشاركة والمسألة والإستقرار السياسي وفعالية الحكومة أقل من قيمة (ت) الجدولية ، أي أن قيم (ب) تساوي صفراً . وبالتالي ، فإنه ليس لأيٍ من هذه المؤشرات (منفردةً) تأثير واضح على النمو الإقتصادي في الدول العربية . وعلى العكس مِن ذلك ، فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير على النمو الإقتصادي . وفي جميع الإختبارات السابقة ، كان لمتغير النمو السكاني تأثير على النمو الإقتصادي ، وأما المتغير عشوائي (Dummy Variable) الذي يشير فيما إذا كانت الدولة نفطية أم لا ، فلم يكن له تأثير على الإطلاق . وبالتالي يمكن تأكيد القول بأنه كون الدولة نفطية لا يؤثر في العلاقة السببية بين أيٍ من مؤشرات الحاكمية والنمو الإقتصادي .

كذلك ، فقد تم إختبار جميع المؤشرات في نموذج واحد على الشكل الوارد في المعادلة (11) التالية :

**النمو الإقتصادي = أ + ب1 * المشاركة والمسألة + ب2 * الإستقرار السياسي + ب3 * فعالية الحكومة**

**+ ب4 * جودة التشريع + ب5 * سلطة القانون + ب6 * محاربة الفساد + معامل الخطأ**
**(11)**

وبإتباع نفس المنهجية المتبعة في الإختبارات السابقة وتطبيقها على النموذج أعلاه ، إلا أنه لم يظهر أي تأثير ذو معنوية إحصائية لأي من مؤشرات الحاكمية الستة على النمو الإقتصادي . ويُعزى السبب في ذلك إلى مشكلة الإرتباط الذاتي (Auto-Correlation) في البيانات وإنحرافاتها المعيارية ، حيث أن جميع مؤشرات الحكم الرشيد في كثير من الدول العربية ضعيفة ، بسبب إنعدام المشاركة ومركزية الدولة وضعف كفاءة المؤسسات وضعف دور مؤسسات الحكم المحلي ، وفساد التشريعات وضيق مساحة الحريات ، والمعوقات الاجتماعية والعادات والتقاليد المقيدة وضعف الحوافز الإجتماعية والإقتصادية للإبداع والمخاطرة والمغامرة .

## 4. الخاتمة

حاولت هذه الدراسة كشف العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الإقتصادي في الدول العربية . وقد تطرق البحث إلى تحليل خصائص الحكم الرشيد وعلاقتة بالنمو الإقتصادي ، على المدى القصير ، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الإقتصادية المُستدامة ، على المدى الطويل . وقد تبين بأن تطبيق مباديء الحاكمية الرشيدة بهدف تحقيق التنمية المُستدامة عملية كبيرة وتحدي شاق للدول ، وذلك لأنها تتطلب تحويلاً للمجتمعات وإعادة هيكلة للمؤسسات . وهذا بالطبع لن يكون مجرد قرار ، ولكنها عملية مستمرة ومتواصلة وبحاجة إلى خطة ذات نظرة طويلة الأجل ، يشترك في وضعها وتبنيها الجميع ، حتى يُضمن نجاحها . وبعكس ذلك ، فلن تنتج سوى مؤسسات ذات هياكل غريبة عن المجتمع وغير مقبولة في ثقافته .

كما سعت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج إقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة بإستخدام الإنحدار المتعدد ذو التأثير الثابت . وقد تم تطبيقه على بيانات البنك الدولي عن الحاكمية الرشيدة والنمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011 . التي أظهرت بياناتها تصدر دولة **قطر** لكافة الدول العربية ليس فقط في النمو الإقتصادي والسكاني وإنما أيضاً في مؤشرات الحاكمية الرشيدة ، تلتها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة . وبهدف التأكد من إتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الإقتصادي ، وليس العكس ، فقد تم عنقدة البيانات وإستخدامها في نموذج الإنحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي ، الذي أكدت نتائجه ما تم إستنتاجه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية .

وقد أظهر التحليل عدداً من الحقائق حول العلاقة بين الحاكمية والنمو الإقتصادي . أولاً : أن معدل النمو الإقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية . وهذه النتيجة متفقة مع ما هو متداول في الدراسات السابقة ، أُنظر على سبيل المثال دراسة فيرسباغن (Verspagen, 2012) ودراسات كوفمان وزملاؤه (Kaufmann et al., 2005 and 2006) ودراسة كاتو وزملاؤه (Kato et al., 2000) . ولعل الأهم من ذلك ، هو أن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة ، إذ تُشير النتائج إلى أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة . وثانياً : ليس جميع مؤشرات الحاكمية (منفردةً) على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الإقتصادي . فقد تبين بأن

مؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد ذات تأثير معنوي على النمو الإقتصادي في الدول العربية . بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والإستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح .

ولعل الحقيقة الثانية التي أظهرتها النتائج التطبيقية لهذ الدراسة مثيرة للإهتمام . فمؤشرات المشاركة والمسألة والإستقرار السياسي وفعالية الحكومة ذات طابع سياسي ومرتبطة بمستوى ديموقراطية الدولة . ولعل ضعف تأثير هذه المؤشرات في النمو الإقتصادي بالدول العربية ينبيء ليس فقط بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديموقراطي ، وإنما قد يُشير أيضاً إلى عدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية ، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي . وعلى أية حال ، فالنموذج القياسي المُستخدم في هذه الدراسة ، كما في غيرها من الدراسات المماثلة ، يقيس التأثير المباشر لمؤشرات الحاكمية على النمو الإقتصادي . ولكن ، يمكن أن يكون هناك تأثير غير مباشر لهذه المؤشرات لم يتم قياسه . وهذا مدعاة للمزيد من البحث في صلاحية هذه المؤشرات للحكم على علاقتها بالنمو الإقتصادي ، وخاصة في مجتمعات ذات ثقافة متميزة موغلة بالتاريخ ، وليس من السهولة تحويلها الى المستقبل بدون تكاليف كبيرة .

## التوصيات

بناء على التحليل والإختبارات ، فإن هذه الدرسة توصي بما يلي :

(1) تطبيق مباديء ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات بالدول العربية ، الحكومية والخاصة .

(2) إعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات بالدول العربية ، الحكومية والخاصة .

(3) إنشاء أجهزة رقابية متخصصة ، للمُسألة والمحاسبة ، ذات إستقلالية مالية وإدارية ، وبصلاحيات قانونية .

(4) تشجيع المبادرات والابتكارات والإبداعات لدى الشباب العربي .

(5) الإلتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في كافة المؤسسات بالدول العربية ، الحكومية والخاصة .

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية :


إبن منظور (بلا تاريخ) ، **لسان العرب** ، طبعة دار المعارف ، سلسلة الروائع 1.

توفيق ، راوية (2005)، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقية : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد** ، معهد البحوث الإفريقية

العبد ، جورج (2004)، **عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

شريف ، أثير أنور (2008)، **دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق : دراسة حالة** ، أُطروحة دكتوراه ، كلية الإقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

كريم ، حسن (2004)، مفهوم الحكم الصالح ، **مجلة المستقبل العربي** .


## ثانياً: المراجع الأجنبية :


Adetiba1, Toyin Cotties and Rahim, Aminur (2012), Good Governance and Sustainable Socio-political Development in Nigeria: A Discourse, **Research on Humanities and Social Sciences**, Vol 2, No.10, pp. 132-143.

Ahrens, Joachim (2009), **Governance, Institutional Change, and Economic Policy,** Working Paper, Private University of Applied Sciences, Goettingen and European Business School International University, Department of Economics, Oestrich-Winkel, March.

Ajlouni, Moh'd Mahmoud (2007), Corporate Governance and Performance: The Case of Jordanian Stock Companies, in Ahmed, Allam (Editor), **Managing Knowledge, Technology and Development in the Era of Information Revolution**, Griffith University, Australia and World Association for Sustainable Development, UK, pp. 554-569

Alter, Rolf (2003), **Public Governance For Investment Public Governance and Territorial Development**, OECD Press, Paris.

Avellaneda, Sebastian Dellepiane (2006), **Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom**, Paper Presented at the Forum de Recerca, Departament de Ciencies Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3 de Mayo.

Barro, Robert (1996), Democracy and Growth, **Journal of Economic Growth**, Vol. 1, No. 1, pp. 1-27.

Bartle, Ian and Vass**,** Peter (2006), **Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance,** UK: University of Bath, Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research, Report No. 18, October.

Chang, Ha-Joon (2007), Chapter 1: Institutional Change and Economic Development: An Introduction, in Chang, Ha-Joon (Editor), **Institutional Change and Economic Development**, NY, USA: United Nation University Press, pp. 1-14.

Daradkah, Demeh and Ajlouni, Moh'd (2013), **Corporate Governance and Dividend Policy: Evidence from the Jordanian Banking Sector**, A Research Paper Accepted and Presented in the Third Conference of the Department of Banking and Finance, Corporate Governance and Social Responsibility in the Emerging Markets, Held in Yarmouk University, Irbid, JORDAN, during 18-19/4/2013.

Elbadawi, Ibrahim A. (2005), Reviving Growth in the Arab World, **Economic Development and Cultural Change**, January.

Gray, Hazel (2007), **Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and New Directions Reviewed**, June.

Gray, Hazel Sophia and Khan, Mushtaq Husain (2008), **Good Governance and Growth in Africa: What can we learn from Tanzania**?

Helpman, E. (2004), **The Mystery of Economic Growth**, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hitt, A.; Duane, Ireland R. and Hokinson, Robert E. (2003), **Strategic Management: Competitiveness and Globalization**, USA: Thomson, South–Western, 5th edition.

Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), **Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development**, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,
Working Paper 14, May.

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2010), **The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430,
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2006), **Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005**, The World Bank, September.

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2005), **Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data**, The World Bank, August.

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2004), **Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002,** The World Bank, April.

Kauffman, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobatón (1999), **Governance Matters**, The World Bank Policy Working Paper No. 2196.

Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B. (2005), Governance for sustainable development: moving from theory to practice, **International Journal of Sustainable Development**, Vol. 8, No. 1/2, pp. 12-30

Khan, Mushtaq H. (2004), Corruption, Governance and Economic Development, in Jomo, K.S. and Ben Fine (Editors), **The New Development Economics**. New Delhi: Tulika Press and London: Zed Press, pp. 1-20

Khan, Mushtaq H. (2006), **Governance and Development**, Paper Presented at the 'Workshop on Governance and Development' organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November.

Knack, Stephen and Keefer, Philip (1995), Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures, **Economics and Politics**, Vol. 7, No. 3, pp. 207-227.

Landman, T., and Hausermann, J. (2003), **Map-Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators of Democracy and Good Governance**, Colchester: Human Rights Centre, University of Essex.

Lovett, Kelly (2011), **Institutional Design and Economic Growth: The Relationship between Bureaucracy and Economic Performance in a Global Economy,** March

Matheson, Alex (2004), Models Public of Budgeting and Accounting Reform, **OECD journal on Budgeting**, Vol. 2, Supplement 4.

Mauro, Paolo (1995), Corruption and Growth, **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 110, No. 3, pp. 681-712.

North, D. (2005), **Understanding the Process of Economic Change**, Princeton University Press.

North, Douglass C. (1990), **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge: Cambridge University Press.

North, Douglass C. and Robert P. Thomas (1973), **The Rise of the Western World: A New Economic History**, Cambridge: Cambridge University Press.

OECD (1995), **Governance in Transition: Public Management in OECD Countries**, OECD/PUMA, Paris.

Olson, Mancur (1982), **The Rise and Decline of Nations**, London: Yale University Press.

Olson, Mancur (1997), The New Institutional Economics: The Collective Choice Approach to Economic Development, in Clague, Christopher (editor), **Institutions and Economic Development**, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Parihar, Surinder Singh (2012), Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage, **International Journal of Economic Research**, Vol. 3, No. 5, pp. 13-21

Riley, Thomas. B. (2003), E-Covernment vs. E-Governance: Examining the Differences in a Changing Public Sector Climate, **International Tracking Survey**, Ottawa, Canada.

Sindzingre, Alice (2003), **Institution and Development: Some Theoretical Elements,** Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS, Paris), May.

Uddin, S. and Choudhury, J. (2008), Rationality, Traditionalism and the State of Corporate Governance Mechanisms: Illustrations from a Less Developed Country', **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 21, No. 7, pp. 1026–1051.

Ugur, Mehmet and Dasgupta, Nandini (2011), **Corruption and economic growth: A meta-analysis of the evidence on low-income countries and beyond**, MPRA Paper No. 31226, posted 1. June 2011 15:51 UTC

Ukaga, Okechukwa; Maser, Chris and Reichenbach, Michael (Editors) (2010), **Sustainable Development: Principles, Framework and Case Studies**, London: Taylor and Francis, CRC Press

United Nations Development Programme (UNDP) (2002), **Arab Human Development Report (AHDR) 2002: Deepening Democracy in a Fragmanted World**, New York, USA: Oxford University Press.

Verspagen, Bart (2012), **Stylized Facts of Governance, Institutions and Economic Development: Exploring the Institutional Profiles Database**, UNU-MERIT Working Paper Series No. 2012-036, French Development Agency (AFD) and the Maastricht Graduate School of Governance (Maastricht University – UNUMerit), The Netherlands.

Weiss, T. (2000), Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, **Third World Quarterly**, Vol. 21, No. 5, pp. 795-814.

World Bank (2012), **The Worldwide Governance Indicators, 2012 Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2011**, www.govindicators.org

World Bank (2012), **GDP Growth Rate Indicators World 1960-2011**, www. worldbank.org

World Bank (2012), **Population Growth Rate World 1960-2011**, www. worldbank.org

World Bank (1992), **Governance and Development**, The World Bank, Washington, www.worldbank.org

World Commission on Environment and Development (WCED) (1987), **Our Common Future**, Oxford University Press, p8. Also see:
http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd13/csd13.htm.